

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٦٥

الأربعاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيانغ	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغينا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	أيرلندا	السيد كينيلي
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غانا	السيد كوربيه
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيدة خيمينيس أليغريا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد رافندران
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2022/735)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-65451 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

الموارد الطبيعية. بيد أننا ندرك أن الملكية الوطنية والإقليمية للمبادرة الإقليمية المتعلقة بالموارد الطبيعية شرط مسبق لفعاليتها. وتحقيقاً لتلك الغاية، نعتزم القيام ببعثات مشتركة رفيعة المستوى للدعوة السياسية في الدول الأعضاء في المؤتمر، وكذلك في بعض بلدان المقصد لتلك المعادن.

ومن بين العوامل الحاسمة الأخرى لتحقيق السلام التعبئة المستمرة للنساء والشباب في العمليات السياسية. وفي أعقاب دراسة عن مشاركة المرأة في هيئات إدارة الانتخابات، أُجريت بالاشتراك مع مركز ليفي مواناواسا الإقليمي للديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتربية المدنية التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، يواصل مكتبي دعم الجهود الرامية إلى الترويج لزيادة مشاركة المرأة في العمليات والهيئات الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك نظم مكتبي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، حلقة عمل لبناء قدرات شبكات الشباب في المنطقة في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في نيروبي، شارك فيها العديد من الشباب المتحمسين جداً.

إن كل تلك الجهود، التي يضطلع بها مكتبي بتعاون وثيق مع الوجود الكبير لمنظومة الأمم المتحدة في المنطقة، بما في ذلك مكتب المنسق المقيم، جزء من خطة عمل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ لمنطقة البحيرات الكبرى، التي ستقدم مبادراتها الرئيسية في مجالات السلام والأمن والتنمية والعمل الإنساني بالتفصيل إلى لجنة بناء السلام في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

وخلال بعثاتي العديدة إلى المنطقة، أعرب من التقيتهم عن الآمال الكبيرة التي يعلقونها على الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدعم السياسي والتقني والمالي لجهود السلام. وأود مرة أخرى أن أكرر الإعراب عن تقديري العميق لجميع الشركاء والأصدقاء في منطقة البحيرات الكبرى الذين يواصلون تقديم مساهمات مالية أو تقنية لجهود بناء السلام في المنطقة. وأود كذلك أن ألتبس دعم أعضاء مجلس الأمن وأن أناشد

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2022/735)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/735، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

أعطي الكلمة الآن للسيد هوانغ شيا.

السيد هوانغ شيا (تكلم بالفرنسية): إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن عقب نشر آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ويتوقف تحقيق الاستقرار في المنطقة كذلك على قدرتها على تحويل ما لديها من موارد معدنية، وهو أمر استراتيجي للتحويل في مجال الطاقة، إلى عامل من عوامل التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ومن هذا المنطلق، قمت ببعثة دعوة مشتركة مع الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، السيد جواو صمويل كاهولو، إلى باريس وبروكسل من أجل زيادة الدعم لتحسين إدارة

حركة ٢٣ آذار/مارس من جميع المناطق المحتلة، فضلا عن تعزيز التعاون من أجل وضع حد لعمل الجماعات المسلحة، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

ويجب أن تستمر المشاورات بين الأطراف الكونغولية. ويجب أن تكون حماية المدنيين في صميم ولاية القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا عند نشرها. وسيكون احترام القانون الدولي الإنساني والتنسيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضروريين أيضا لكي تكون فعالة.

ودعم المبعوث الخاص ضروري بالنسبة لجميع تلك العمليات، ويجب أن يستمر. فدعمه لمشاركة المجتمع المدني والنساء والشباب في هذه المبادرات السياسية لا يقدر بثمن.

ثانيا، سيتطلب تحقيق سلام دائم نزع سلاح المقاتلين السابقين وحماية أضعف الفئات وكفالة العدالة. فالتدابير العسكرية وحدها لن تحقق السلام. ويجب إنشاء آليات إقليمية قوية لاستسلام الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة وإعادتهم إلى أوطانهم. ولذلك، من الملح أن يكون فريق الاتصال والتنسيق مستعدا للعمل. ويجب كذلك ضمان العودة المستدامة للاجئين والمشردين بسبب النزاع.

ويجب أن يستمر تعزيز التعاون القضائي بتنفيذ إعلان كينشاسا، الذي اعتمد في حزيران/يونيه. ويشكل بدء المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية في أربع مقاطعات كونغولية خطوة أخرى نحو تحقيق العدالة والسلام.

ويجب أن تسود نفس روح التعاون بين دول المنطقة لمنع الإرهاب ومكافحته. ولذلك، ستقدم فرنسا هذا العام دعما ماليا لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بغية تعزيز قدرات دول المنطقة.

وأخيرا، فإن مكافحة الاتجار بالموارد الطبيعية، وهي مسألة ذكرها المبعوث الخاص اليوم، يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع التنمية المستدامة لصالح الشعب. فلا يزال الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية يمول أنشطة الجماعات المسلحة. ويجب بدلا من ذلك

المجتمع الدولي بأسره أن يقدم دعما أكبر متعدد الأوجه للمبادرات الإقليمية ولخطة عمل الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى.

فتحقيق الاستقرار في المنطقة واستعادة الثقة، اللذين يمثلان معا عملية طويلة ذات شقين، يتطلبان تعبئة مستدامة وكبيرة من قبل المجتمع الدولي لدعم جهود حكومات المنطقة وشعوبها. ولا يمكننا دعم منطقة البحيرات الكبرى على طريق السلام والتنمية المستدامة إلا بعمل منسق ومتناسك ومنسجم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد هوانغ شيا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر

المبعوث الخاص على عرضه.

أود أن أثير ثلاث نقاط.

أولا، من الضروري أن تؤدي مبادرات السلام الإقليمية إلى نتائج ملموسة. ففي أواخر الأسبوع الماضي، كما أشير إلى ذلك اليوم، استؤنف القتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس، ما أسفر عن مقتل مدنيين ونزوح أعداد كبيرة منهم. وتزيد عدة جماعات مسلحة أخرى، بما فيها القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، هجماتها. وتدعو فرنسا كل الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة من دون قيد أو شرط في برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. ويجب على الجماعات المسلحة الأجنبية أن تلقي أسلحتها فورا وأن تعود إلى بلدانها الأصلية.

ويجب مواصلة الحوار بين دول المنطقة، استمرارا للمبادرات الإقليمية الرامية إلى محاولة استعادة السلام. ولا بد من أن تسفر الالتزامات المتعهد بها، سواء في إطار خريطة طريق لواندا أو في الاجتماع المعقد في أيلول/سبتمبر في نيويورك تحت رعاية رئيس الجمهورية الفرنسية، عن نتائج ملموسة. وأفكر هنا في انسحاب

التي يقودها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وعملية نيروبي. ونرحب كذلك بتشاور جمهورية الكونغو الديمقراطية مع ممثلي مختلف الجماعات المسلحة ونأمل أن يسفر المسار السياسي عن نتائج مبكرة.

وخلال إحاطتي السابقة (انظر S/PV.9023)، أعربت عن قلقي إزاء تدهور الحالة الأمنية وتزايد التوترات في المنطقة نتيجة لعودة حركة ٢٣ آذار/مارس إلى الظهور من جديد. وبعد مرور سبعة أشهر لا تزال تلك الملاحظة سارية، حيث أدى استئناف القتال قبل بضعة أيام فقط مرة أخرى إلى وقوع ضحايا وآلاف المشردين في إقليم روتشورو.

ولا تزال منطقة البحيرات الكبرى تعاني من عدم الاستقرار بسبب النزعة القتالية للجماعات المسلحة، وهو ما يشكل أحد أكبر تحدياتها. إن استمرار أنشطة القوات الديمقراطية المتحالفة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجماعة المقاومة من أجل دولة الحقوق في بوروندي، وحركة ٢٣ آذار/مارس، يوجب انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن إنكفاء انعدام الثقة والتوترات بين بلدان المنطقة، وخاصة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وهذه النزعة القتالية تعرض للخطر التقدم المحرز في السنوات الأخيرة من حيث التعاون الثنائي والإقليمي، على النحو المطلوب بموجب اتفاق أديس أبابا الإطاري.

ولا يزال الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها يؤججان الحلقة المفرغة للاستبائات القبلية، وأنشطة الجماعات المسلحة، واستخدام الشبكات الإجرامية العابرة للحدود لهذه الموارد. إن الملاحقة القضائية الصارمة لمرتكبي تلك الجرائم، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها تلك التي ارتكبتها الجماعات المسلحة، أمر مطلوب لإنهاء العنف المتكرر في المنطقة.

وتظل الحالة الإنسانية مثيرة للقلق، حيث أن أكثر من ٤,٩ مليون لاجئ وطالب لجوء قد فروا بسبب العنف وقضايا متعلقة بالمناخ، وفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل قرابة ١٢ مليون مشرد داخليا في أوغندا وبوروندي وجمهورية

استخدام تلك الثروة الطبيعية لأغراض التنمية. ولكي يحدث ذلك، يجب تنظيم التجارة في الموارد ومراقبتها. ويجب على دول المنطقة أن تعتمد وتطبق توصيات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى فيما يتعلق باستخدام المعادن. وكما تشير خطة عمل المبعوث الخاص، هناك حاجة أيضا إلى مبادرات محلية. إنني أفكر هنا في العمل الذي يتعين القيام به فيما يتعلق بعمليات تعدين الذهب بالوسائل الحرفية على نطاق صغير.

ويجب كذلك زيادة المبادرات الإنمائية لصالح السكان. وقد خصص الاتحاد الأوروبي هذا الشهر ٢٥ مليون يورو لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التصدي لأزمة الغذاء. وستكون النظم الغذائية أكثر تنوعا - وقبل كل شيء، أكثر استدامة - بتطوير قطاعات زراعية جديدة.

ويجب كذلك استغلال محركات النمو الاقتصادي. ففي رواندا، تخصص الوكالة الفرنسية للتنمية ما يقرب من ٢٠٠ مليون يورو للفترة الحالية للاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا الرقمية والتمويل الأخضر.

ويجب على دول المنطقة - عشية الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع اتفاق أديس أبابا الإطاري - أن تضاعف جهودها، بدعمنا، للحفاظ على مكاسب هذا العقد. ويمكنها الاعتماد على دعم فرنسا، وكذا الأمر بالنسبة للمبعوث الخاص.

السيد رافندران (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص على إحاطته وعلى تزويدنا بمعلومات عن آخر المستجدات بشأن التطورات في منطقة البحيرات الكبرى.

لقد حدثت تطورات سياسية إيجابية في منطقة البحيرات الكبرى خلال الأشهر القليلة الماضية. فقد استمر التعاون المنتظم فيما بين بلدان المنطقة، بصيغتين ثنائية ومتعددة الأطراف على السواء، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة. ونحيط علما بالتقدم الذي أحرز في عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا ونرحب بإنشاء آلية التشاور بين عملية لواندا

لإعطاء مضمون للجهود المبذولة في الأشهر الأخيرة. إن تعيين منسق لآلية التحقق المخصصة هو خطوة مشجعة، ويحدوني أمل كبير في التنفيذ السريع للآليات الأخرى وتدابير بناء الثقة المنصوص عليها في خارطة طريق لواندا.

ولأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال حل سياسي للأسباب الجذرية للنزاع فإنني أرحب أيضا بالتزام الدول بتنفيذ المبادرات غير العسكرية. وفي الاجتماع الخامس لرؤساء دوائر الاستخبارات والأمن في البلدان الأعضاء في فريق الاتصال والتنسيق، دعوا إلى النشر السريع للخلية التنفيذية للفريق من أجل استكمال جهود القوة الإقليمية التابعة لمجموعة شرق أفريقيا. ودعوا أيضا إلى إجراء مشاورات لتحديد طرائق التعاون بين فريق الاتصال والتنسيق والقوة الإقليمية.

ويسرني في هذا الصدد أن أبلغ المجلس بأن مكتبي قام بتيسير أول بعثة استطلاع واتصال تقوم بها الخلية التنفيذية إلى مقاطعة كيفو الجنوبية. كان هدف البعثة هو العمل مع الجهات الفاعلة المحلية لتحديد فرص الاتصال بالجماعات المسلحة في إطار ولاية الدول للعمل مباشرة مع هذه الجماعات وتيسير نزع سلاحها وإعادةتها الطوعية إلى الوطن دون شروط سياسية مسبقة.

ومن الأمثلة الأخرى على قوة التعاون هو العدد المتزايد من المبادرات الثنائية الرامية إلى تعزيز التعاون بين دول المنطقة في مجالات الأمن والتجارة والطاقة والنقل. وبالإضافة إلى عضوية جمهورية الكونغو الديمقراطية في جماعة شرق أفريقيا، ينبغي أن نذكر أيضا تعزيز التعاون الأمني بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك الجهود المبذولة للتقريب بين أوغندا ورواندا.

وأخيرا، أرحب بالقرارات المتخذة في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن تعزيز التعاون القضائي في كينشاسا في حزيران/يونيه الماضي، ولا سيما اعتماد مبادئ توجيهية واضحة لطلب المساعدة القانونية المتبادلة في منطقة البحيرات الكبرى. وأدعو البلدان الموقعة إلى التعجيل بتنفيذ إعلان كينشاسا.

أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وأود أن أُنحني إجلالا لأرواح جميع ضحايا مختلف الأزمات في المنطقة، وأعرب عن تضامني الكامل مع اللاجئين والمشردين.

في مواجهة تلك التحديات، وعلى الرغم من العقوبات المستمرة، ظلت حكومات المنطقة وشعوبها منخرطة. وأشيد بدور كينيا في عملية السلام التي تضطلع بها جماعة شرق أفريقيا بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تركز على نهج مزدوج، يشمل جهودا عسكرية وغير عسكرية. وأرحب بالإعلان عن استئناف الاجتماع الإقليمي الثالث لرؤساء الدول المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية في نيروبي في الأسابيع المقبلة، وأكرر هنا، كما فعلت مع سلطات بلدان المنطقة، استعداد مكتبي الكامل لتقديم الدعم التقني لتلك العملية، إلى جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والإدارات ذات الصلة في المقر. وعلى غرار زميلتي السيدة بينتو كيتا، التي قدمت إحاطة إلى المجلس قبل شهر تقريبا (انظر S/PV.9142)، أود أيضا التذكير بالأهمية الحيوية للتنسيق الفعال بين جميع القوات التي سيتم نشرها على الأراضي الكونغولية وبعثة الأمم المتحدة.

إن هذا التنسيق على المستوى التنفيذي هو أيضا أمر ضروري لجهود الوساطة. ويسرني أن أشير إلى أن هذا هو أيضا رأي الرئيس لورنسو، رئيس أنغولا، والرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بتكليف من الاتحاد الأفريقي، والرئيس ندايشيمي، رئيس بوروندي، والرئيس الحالي لجماعة شرق أفريقيا، والسلطات الكينية، الذين أكدوا لي جميعا استعدادهم لمواصلة جهودهم بطريقة منسقة. وأود أن أشكر أنغولا، التي مكنت وساطتها بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من وضع خارطة طريق نحو تسوية سلمية للنزاع بين البلدين. وخلال زيارتي إلى كينشاسا وكيغالي، أكدت لي السلطات أيضا استعدادها لتحقيق ذلك الهدف. وعلى الرغم من عدم الشك في وجود إرادة لإجراء الحوار، كما يتضح من الاجتماعات العديدة بين الرئيسين، إلا أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة

المتوازنة وتحقيق نتائج، ولا سيما في ترسيخ إعادة إدماج مقاتلي الجماعات المسلحة في المجتمع المحلي حتى لا يضطروا إلى العودة إلى أسلوب حياتهم السابق. ونرحب باعتماد إعلان كينشاسا بشأن تعزيز التعاون القضائي من جانب وزراء العدل في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن الجهود المبذولة من أجل توحيد المبادئ التوجيهية لتبادل المساعدة القضائية في المسائل الجنائية.

وقد أسهم الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار والمتاجرة بها في نشوب النزاعات المسلحة في أجزاء كثيرة من منطقة البحيرات الكبرى الغنية بالموارد. ويجب زيادة تعزيز النظم والجهود القائمة على الصعيد الإقليمي، بدعم مستمر من الشركاء الدوليين والأمم المتحدة. كما يجب التشديد على بناء المؤسسات والامتثال التنظيمي ومتابعتها على الصعيدين المحلي والإقليمي. ونكرر الدعوة إلى التنفيذ الفعال للمبادرة الإقليمية بشأن الموارد الطبيعية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن توصيات حلقة العمل الإقليمية الرفيعة المستوى بشأن الموارد الطبيعية التي عقدت في الخرطوم.

ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء اتساع نطاق الإرهاب في القارة الأفريقية وتزايد الصلات بين الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتشاطر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تلك الشواغل. وتستفيد الجماعات المسلحة مثل القوات الديمقراطية المتحالفة من شبكة إرهابية تزداد فتكا عن طريق التدريب والتمويل والموارد. ومما يثير القلق أيضا تزايد استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في المنطقة. ونؤيد تعزيز قدرات الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمركز المشترك لدمج المعلومات الاستخباراتية لرصد تلك الشبكات الإرهابية.

ولا تزال الهند شريكا يعول عليه لبلدان منطقة البحيرات الكبرى. وتلك العلاقات مدفوعة بروابط وثيقة بين الشعوب على مدى عقود عديدة وشراكات أقيمت في قطاع التنمية وإسهام طويل الأمد في بعثات

إن التزام الجهات الفاعلة الإقليمية بإيجاد حلول سياسية للحفاظ على الاستقرار والتعايش السلمي بين الدول يتماشى مع مبادئ اتفاق أديس أبابا الإطاري. وهو يبين أهمية تلك الوثيقة، إلى جانب ميثاق المؤتمر الدولي المعني بالأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لعام ٢٠٠٦، كأساس للتشاور والتعاون بين دول المنطقة من أجل مواجهة التحديات المشتركة. ولذلك أود أن أكرر مناشدتي لجميع البلدان الموقعة أن تكثف جهودها من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري وغيره من الاتفاقات الإقليمية.

ولا تزال الحالة الأمنية المتقلبة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تلقي بظلالها على الجهود الجارية لتحقيق السلام. وندين العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الديمقراطية المتحالفة، وحركة ٢٣ مارس، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والمقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي وغيرها. وقد أدى عودة ظهور حركة ٢٣ مارس وقدرتها على الصمود إلى زيادة تعقيد الديناميات الأمنية، بما في ذلك من خلال التأثير السلبي على العلاقات بين بلدان المنطقة. ونشدد على الحاجة إلى ضبط النفس والحوار والإرادة السياسية من أجل التغلب الجماعي على تلك التحديات.

وفي ذلك السياق، نؤكد من جديد أن الوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لا يزال حاسما لإقامة سلام دائم في منطقة البحيرات الكبرى. ونرحب بتركيز جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز القدرات المالية واللوجستية والتجهيزية والتشغيلية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحيط علما أيضا بإحراز مزيد من التقدم في تفعيل فريق الاتصال والتنسيق للتركيز على التدابير غير العسكرية، بما في ذلك من خلال استراتيجية اشتباك لمواجهة القوات السلبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسيكون نجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار عاملا حاسما لضمان تقارب تلك العمليات

إرهابية، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية. والتهديد الذي تشكله على السلام والأمن الإقليميين يستدعي استجابة إقليمية قوية.

وندعو إلى التنفيذ السريع لخطة عمل استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، فضلا عن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ونرحب بحوار السلام بين الأطراف الكونغولية الذي بدأت جماعة شرق أفريقيا وبحقيقة أن العديد من الجماعات المسلحة تشارك فيه بالفعل. ونرحب كذلك بعقد حوار السلام الثالث بين الكونغوليين في نيروبي في الفترة من ٤ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وتثني مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن على أنغولا والسنغال وكينيا لمساهمتها في صندوق السلام التابع لجماعة شرق أفريقيا ومقره أروشا لدعم العملية السياسية. وندعو البلدان الأخرى إلى الشراكة مع جماعة شرق أفريقيا من خلال المساهمة في الصندوق.

ويتوقف نجاح عمليات نيروبي على فعالية برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. ونحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على إتاحة الموارد اللازمة لتلك العملية. كما نحث الأمين العام على تعزيز فجوة التنسيق بين فريق الاتصال والتنسيق وعملية نيروبي لتقديم أفضل دعم لحوار السلام.

ونحث كذلك على تقديم دعم معزز لتعزيز قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على توطيد سلطة الدولة في مناطق النزاع. ونشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الشروع في استراتيجية للإصلاح الطموح للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقطاعها الأمني حتى يتسنى لها الاضطلاع بالمسؤولية عن حماية المدنيين وكفالة حقوق واحتياجات جميع أبناء الشعب الكونغولي بعد انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق ببناء الثقة بين قادة منطقة البحيرات الكبرى، تشدد مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن على أن

الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة. وستواصل الهند دعم الدول الأعضاء في منطقة البحيرات الكبرى في سعيها إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية الجماعية.

السيد كيماني (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن (A3): غابون وغانا وكينيا. نشكر السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته.

لا تزال مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن تشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأثرها على استقرار منطقة البحيرات الكبرى. وسيركز بياننا على ثلاثة مجالات تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة: أولاً، التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة؛ ثانياً، تعزيز بناء الثقة بين قادة المنطقة؛ وثالثاً، التصدي للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

وفيما يتعلق بالتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، تشعر مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بالقلق إزاء الحالة المتدهورة الناجمة عن استيلاء حركة ٢٣ مارس مؤخراً على بلدة بوناغانا في مقاطعة كيفو الشمالية. وتدين مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن تصاعد العنف في روتشورو منذ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومتمرد حركة ٢٣ مارس، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٠ أشخاص وجرح العشرات. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا ونعرب عن تضامننا مع المدنيين المتضررين من ذلك العنف.

وندين الأنشطة غير القانونية واللاإنسانية التي تقوم بها حركة ٢٣ مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، والمقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي. ترتكب تلك الجماعات فظائع جماعية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ونلاحظ مع القلق أن بعضها، ولا سيما القوات الديمقراطية المتحالفة، لها صلات بشبكات

للمنافسة المقلقة على الموارد الطبيعية بين الجهات الفاعلة عبر الوطنية غير المشروعة والجماعات المسلحة. وتشجع مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن دول المنطقة على تنفيذ الأطر التنظيمية وتعزيز تدابير المساءلة من أجل إدارة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ونحثّ الدول أيضاً على سنّ التشريعات والقواعد اللازمة لمكافحة تضارب المصالح. ونحثّ جميع الكيانات في جميع أنحاء العالم التي تستورد الموارد الطبيعية وتصدرها على وضع نظم للتوعية بالنزاعات المرتبطة بالمعادن ورصدها. ونحثّ كذلك الدول، ولا سيما الدول التي تتلقى معادن من منطقة البحيرات الكبرى، على كفالة الإشراف على الامتثال والشفافية في تدفقات المعادن ومراعاة أصول التعامل لتمكين سلاسل الإمداد بالمعادن المتّسمة بالمسؤولية أثناء استخراج الموارد الطبيعية ونقلها وبيعها. وفي غضون ذلك، ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تبذل جهوداً تعاونية لدعم الدول الخارجة من النزاع في المنطقة، مع الاحترام الواجب لسيادتها على مواردها الطبيعية. يمكن تحقيق ذلك من خلال بناء القدرات لتعزيز القدرات الوطنية في التنظيم وإنفاذ القوانين استناداً إلى الأولويات الوطنية لإرساء الأساس للاستخدام القانوني والشفاف والمستدام للموارد الطبيعية.

وتسلّم مجموعة الدول الأفريقية الثلاث في المجلس بالدور القيّم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في دعم التعاون عبر الحدود في المنطقة. لذلك نرحّب بالمشورة الخطية الصادرة عن لجنة بناء السلام ونحضر المجلس على تقديم الدعم في مجالات العمل المحددة، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى.

وفي الختام، نشير مع التقدير إلى دعم مجلس الأمن لعمليتي نيروبي ولواندا ونشجع الشراكة المستمرة مع الأمين العام والأمم المتحدة، بما في ذلك الدعم التمويلي. ونثني على جهود المبعوث الخاص وفريقه القدير في تعزيز السلام والأمن في المنطقة من خلال المساعي الحميدة وبرامج الدعوة وبناء القدرات التي تعود بالنفع على

الإرادة السياسية هي العنصر الرئيسي لحل النزاعات في المنطقة. ونلاحظ مع القلق ارتفاع مستويات انعدام الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، التي لا تؤدي إلا إلى تأجيج التوترات الإقليمية التي لا يمكن تحملها. كلا البلدين بحاجة إلى بعضهما البعض من أجل تحقيق السلام والأمن والازدهار. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يبذل كلاهما الجهود للحيلولة دون سوء الفهم وبناء الثقة وتعزيز التعاون.

كما ندين بشدة استخدام بعض القادة لخطاب الكراهية والمعلومات المضللة والمغلوطة، مما يسهم في انعدام الثقة والتوتر والعداء، بل ويحرض على العنف. ونحث المبعوث الخاص والممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية على إشراك شركات وسائط الإعلام الاجتماعية الرئيسية بشكل استباقي لتشجيعها على اتخاذ إجراءات سريعة وشاملة بشأن خطاب الكراهية. وعلى السلطات الإقليمية والوطنية أيضاً ضمان محاسبة أولئك الذين يشاركون في خطاب الكراهية والتحريض، خاصة إذا كانوا قادة سياسيين.

ونرحب بخريطة طريق لواندا الرامية إلى تطبيع العلاقات السياسية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ونشيد بالتنسيق المتزايد بين عمليتي نيروبي ولواندا وندعو إلى تعزيز ذلك التنسيق دعماً لأولويات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشجع على اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، ولا سيما من خلال التعاون الاقتصادي.

ونحث دول المنطقة على تعزيز إطار الحوكمة، مثل ميثاق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن الأمن والاستقرار والتنمية، بغية تعزيز رؤية إقليمية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وثمة حاجة إلى تنشيط المركز المشترك لدمج المعلومات الاستخباراتية والآلية المشتركة الموسعة للتحقق من أجل ضمان جمع المعلومات الاستخباراتية عن أنشطة الجماعات المسلحة ونشر تلك المعلومات الاستخباراتية على وكالات إنفاذ القانون الوطنية.

وفيما يتعلق بالتصدي للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، يجب على المنطقة أن تتصدى على وجه الاستعجال

فإن التنمية السلمية والمستدامة، والتعاون المفيد للطرفين، والتصميم على حل القضايا التي طال أمدها بصورة جماعية، هي أمور تصب في مصلحة الجميع. وفي ذلك الصدد، نحثّ على تكثيف العمل لضمان التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة المعقود عام ٢٠١٣. تتطلب هذه الجهود المشتركة الشفافية والتركيز القوي على النتائج والالتزام الكامل بالالتزامات المتعهد بها.

ونرحّب بالقرارات الهامة التي تم التوصل إليها في مشاورات عملية نيروبي، بما في ذلك القرار المنشئ للقوات الإقليمية. وسيكون من الحيوي ضمان تنفيذها بدعم من المجتمع الدولي، وبالتنسيق المباشر مع البعثة ومع تادية كينشاسا لدور قيادي. ونرحّب أيضاً بجهود صنع السلام التي يبذلها الرئيس جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس أنغولا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونعتقد أن تجميع هذه الجهود والمبادرات المختلفة يمكن أن يساعد على تحقيق نتائج جيدة على صعيد التعاون الإقليمي. وهي في جوهرها جهود يعزز بعضها بعضاً وتخدم هدف كفالة السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإتاحة الفرصة لجميع الأفارقة في منطقة البحيرات الكبرى لتحقيق إمكاناتهم.

ونؤكد، من جانبنا، استعدادنا لتعزيز الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بتشجيع الحوار والتعاون البناء بين بلدان المنطقة. ونحن ملتزمون بالتعاون الهادف مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية وممثليها. ونؤيد جهود الأمم المتحدة لتعزيز استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى وعمل مسؤولي الأمم المتحدة الرامي إلى تنفيذ خطة عملها. ونؤيد تأييداً تاماً العمل الذي يقوم به المبعوث الخاص هوانغ شيا لتعزيز التعاون بين الدول وتيسير الجهود الإقليمية لتخفيف حدة التوتر في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص شيا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. وأودّ أيضاً

جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ونؤيد تلك الجهود. وقد قدمت الدول الأفريقية الثلاث وفرنسا مشروع بيان صحفي لكي ينظر فيه المجلس، ونأمل أن نرى تأييداً قوياً لتلك المبادرة من جانب مجلس الأمن.

السيدة إيفستيفينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته ونرحّب بممثلي كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا وبوروندي في هذه الجلسة.

ما من شك في أن الحالة المزرية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤثر تأثيراً كبيراً على الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ومما يؤسف له، كما أشار بعض زملائنا من قبل، أن الأعمال القتالية قد بدأت مؤخراً مرة أخرى بين حركة ٢٣ مارس والقوات الحكومية. يؤثر ذلك تأثيراً كبيراً على الحالة الأمنية المتدهورة ويؤدي إلى تفاقم الحالة في المنطقة. وتستغل العديد من الجماعات المسلحة غير المشروعة التي تنشط في الجزء الشرقي من البلد هذا الأمر لتعزيز مصالحها الخاصة. إن تفاقم المشاكل الخطيرة بالفعل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحويل انتباه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نحو مكافحة حركة ٢٣ مارس المسلحة تسليحاً جيداً يجعل من الممكن للجماعات المسلحة غير المشروعة الأخرى توسيع أنشطتها غير الشرعية ومواصلة مهاجمة المدنيين واستغلال الموارد الطبيعية مع الإفلات من العقاب.

وفي ظل هذه الظروف، بات من الواضح أن التنسيق الوثيق بين القوات الحكومية و وحدات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية صار أكثر أهمية من أي وقت مضى. غير أن من الواضح أيضاً أن تطبيع الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المدى الطويل لا يمكن أن يتحقق من خلال التدابير العسكرية وحدها. فهو يتطلب حواراً، وتدابير فعالة لبناء الثقة وتوطيد التفاهم بين دول المنطقة واعترافها بمصلحتها المشتركة في تحقيق استقرار الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. وفي نهاية المطاف،

كما نشرت دول المنطقة قوات، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال جماعة شرق أفريقيا، لمعالجة تزايد انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع تقدم تلك الجهود، يتحتم ألا تؤدي إلى تفاقم حالة متوترة بالفعل. وفي ذلك الصدد، ندعو القادة الإقليميين إلى كفالة أن تحترم القوى الثنائية والمتعددة الأطراف حقوق الإنسان، وتعطي الأولوية لسلامة المدنيين، وتمتنع عن ممارسة الأنشطة غير المشروعة مثل استخراج الموارد الطبيعية. وإن تنسيقها مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية وتكميل عملها هو أمر على نفس القدر من الأهمية الحاسمة. ويجب على الدول أيضاً أن تبث إخطاراً رسمياً بتلك المساعدة إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن القائمة. تشمل هذه المساعدة القوات البوروندية المنتشرة بصورة ثنائية وفي إطار القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا.

وكما هو الحال في كثير من الأحيان، فقد قضينا وقتاً طويلاً اليوم في الحديث عن الحلول العسكرية لمشكلة سياسية. وبطبيعة الحال، فإن تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى لن يأتي بالقوة. فالسلام يتوقف على عملية سياسية وإرادة سياسية وحلول سياسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعلنت الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر عن تمويل إضافي بقيمة ١٣ مليون دولار لدعم عملية انتخابية شفافة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويضاف هذا التمويل إلى مبلغ ١٠,٧٥ مليون دولار الذي خصصناه بالفعل لتلك الجهود. وننتقل إلى إجراء عملية انتخابية شاملة، تختتم في نهاية المطاف بانتخابات حرة ونزيهة.

ومن شأن تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتحقيق العدالة للضحايا، ومحاسبة الجهات الفاعلة السيئة، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وإعطاء الأولوية للمدنيين، أن يساعد على إحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وهذا هو أقل ما تستحقه شعوب المنطقة.

أن أرحب في هذه الجلسة بممثلي جنوب أفريقيا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

إن استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى وسيلة هامة لإحلال السلام في المنطقة، ونقدّر استخدام المبعوث الخاص لمساعيه الحميدة في توليد الدعم الدولي لعملية نيروبي. وعلى الرغم من تلك الجهود، لا تزال الحالة الإنسانية والأمنية في منطقة البحيرات الكبرى مقلقة للغاية. فقد أسفرت الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - فرع جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، وحركة ٢٣ مارس، عن مقتل أكثر من ٢٠٠٠ مدني هذا العام. إن هذا العنف غير مقبول وتدعو الولايات المتحدة الجماعات المسلحة إلى وقف اعتداءاتها على أكثر فئات السكان ضعفاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما ندعو الجهات الفاعلة الحكومية إلى التوقف عن دعم تلك الجماعات، ويشمل ذلك المساعدة التي تقدمها قوات الدفاع الرواندية لحركة ٢٣ مارس.

ولا تزال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حاسمة الأهمية لإحلال السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الأوسع نطاقاً، وهي تستحق دعمنا الكامل الذي لا لبس فيه. كما أنها قد تكبدت خسائر مع تدهور الحالة الأمنية، بما في ذلك وفاة أحد حفظة السلام الباكستانيين الشهر الماضي في هجوم شنيع. وأود أن أقدم تعازي للبعثة ولباكستان وأسرة جندي حفظ السلام. يزيد الخطاب المناهض للبعثة من الخطر الكبير أصلاً على حفظة السلام. لذلك يساورنا القلق إزاء النداءات الموجهة من أجل الانسحاب الفوري للبعثة، ونحث جمهورية الكونغو الديمقراطية على العمل مع البعثة من أجل انسحاب تدريجي ومسؤول وقائم على الشروط مسترشداً بالمعايير المرجعية في الخطة الانتقالية المشتركة. لا أحد يدعي بأن البعثة ينبغي أن تبقى في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الأبد، ولكنها تخدم غرضاً هاماً يتماشى مع مصالح منطقة البحيرات الكبرى بأسرها - حماية المدنيين، وتعطيل الشبكات غير المشروعة، والمساعدة على استقرار مؤسسات الحكم والأمن.

المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية هاما لدعم هذه التدابير، وبما يخدم السلام والاستقرار لكافة دول المنطقة.

ولا بد أيضا من تكثيف التعاون الإقليمي للتصدي للتهديدات العابرة للحدود التي تشكلها الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية على أمن المنطقة، لا سيما من حيث التصدي لتجنيد المقاتلين الأجانب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا، بناء قدرات دول المنطقة في مجال الإدارة المستدامة لمواردها الطبيعية وحمايتها من الاستغلال غير المشروع لها، مع الأخذ بالاعتبار رغبة الدول في تلقي مثل هذا الدعم والمساعدة. ونشجع في هذا الصدد على بذل جهود مشتركة لمنع استخدام إيرادات الموارد الطبيعية من قبل الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية، وأن نضمن بدلا من ذلك توظيف هذه الإيرادات لخدمة المجتمعات والنهوض بها وتنميتها ودعم أمنها واستقرارها، سواء في منطقة البحيرات الكبرى أو أرجاء القارة.

ثالثا، نؤكد على أهمية دور المرأة الفاعل في بناء مجتمعات سلمية ومزدهرة وقادرة على الصمود في وجه التحديات المختلفة، الأمر الذي يستدعي متابعة العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وتعزيز تعاونهم الوثيق مع القيادات النسائية الإقليمية، لتمكين المرأة في العمليات السياسية، وضمان مشاركتها بشكل كامل ومتساو وهادف في كافة المسارات، بما فيها الاجتماعية والاقتصادية، مع توفير الاحتياجات والحماية اللازمة لها.

ولا يفوتنا التأكيد على الحاجة الملحة لمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية لدول المنطقة، وذلك في ظل تفاقم الأزمة الإنسانية وارتفاع معدلات النزوح وانعدام الأمن الغذائي نتيجة استمرار أعمال العنف وارتفاع أسعار السلع الأساسية حول العالم.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على التزامها بدعم جهود الأمم المتحدة وجميع الشركاء الإقليميين، وغيرها من المساعي لترسيخ

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر المبعوث الخاص السيد هوانغ شيا على إحاطته الوافية، ونقدر جهوده لدعم مساعي السلام في المنطقة. ونرحب بمشاركة ممثلي كل من جمهورية بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وجنوب أفريقيا في اجتماعنا اليوم.

شهدت منطقة البحيرات الكبرى مؤخرا تطورات أمنية مقلقة جراء الأوضاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن استمرار أنشطة الجماعات المسلحة في المنطقة، واستغلالها غير المشروع للموارد الطبيعية، وما يصاحب ذلك من استمرار الهجمات ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وتزداد الشواغل مع تصاعد خطاب الكراهية في المنطقة وانتشار المعلومات المضللة والمغلوطة والتحريض على التمييز، الأمر الذي يتطلب تعزيز الجهود لمعالجة جميع هذه التحديات.

ونرى هنا أن التحركات الإيجابية التي بذلتها دول المنطقة خلال الفترة الأخيرة تبعث على الأمل، ومنها استمرار اتخاذ تدابير بناء الثقة وتحسين التنسيق والتعاون فيما بينها. وهو ما تجسد في الاجتماعات التي عقدت بين بوروندي وأوغندا وأنغولا وزامبيا ورواندا والكونغو الديمقراطية، وأسفر عنها اتفاقيات في مجالات عدة منها المشاورات السياسية والموارد الطبيعية والاستثمار والطاقة، حيث يشجع بلدي مثل هذه المساعي.

نرى أن تحقيق الاستقرار في المنطقة على المدى البعيد يتطلب مواصلة الالتزام بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات من خلال ما يلي.

أولا، مواصلة تعزيز الجهود الإقليمية والحوار ودعم تدابير بناء الثقة بين دول المنطقة وقادتها لضمان معالجة التحديات التي تواجهها على نحو شامل. ونؤكد هنا على ضرورة الاستمرار في اتباع المسار السياسي لتسهيل المشاورات بين القادة وأطراف النزاع، بما في ذلك من خلال عملية نيروبي للسلام وخريطة طريق لواندا، مع أهمية دراسة مدى التقدم وأفضل الممارسات لدعم هذه العمليات. ويبقى دور

السلام في المنطقة، مع ضرورة إفراح المجال لشعبها لأخذ زمام المبادرة لتحقيق الازدهار والاستقرار فيها.

السيدة هايمرباك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث

الخاص هوانغ شيا على إحاطته.

إن مشاركة المرأة ضرورية لتعزيز السلام المستدام في المنطقة. ونرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز التعاون مع الشبكات النسائية في بناء السلام، فضلا عن إشراك النساء والشباب في الحوار الجاري وأنشطة بناء الثقة.

ولخفض مستوى العنف وحماية المدنيين، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة. ويشكل الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية مصدرا هاما لإيرادات الجماعات المسلحة، مما يوجب العنف وغيره من دوافع النزاع محليا وفي المنطقة. ويجب وضع حد للتنافس المتعلق بالموارد الطبيعية واستغلالها والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

ونشجع المبعوث الخاص هوانغ شيا على مواصلة دعمه القيم للمبادرات الإقليمية الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية، فضلا عن التزامه بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وستواصل النرويج دعم جهوده، بما في ذلك من خلال التعاون المستمر مع مكتبه.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يعرب الوفد

البرازيلي عن امتنانه لمقدم الإحاطة اليوم على بيانه الزاخر بالمعلومات وجهوده القيمة. ونرحب بوفود بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا في جلسة اليوم.

ما فتئنا نتابع عن كثب آخر التطورات في منطقة البحيرات الكبرى ونود أن ندلي ببضع ملاحظات بشأن الحالة الأمنية. لا يزال الأمن يشكل أحد شواغلنا الرئيسية. فلا يزال التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة على بلدان منطقة البحيرات الكبرى ملموسا، كما اتضح في تموز/يوليه من الأحداث المأساوية التي وقعت في كيفو الشمالية، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، أود أولا أن أؤكد مجددا إدانتنا لهذه الأعمال المشؤومة ولأي هجمات واستنزافات

إن الحالة المتدهورة على الجبهتين الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تثير قلقا عميقا وتترتب عليها آثار إقليمية خطيرة. ولا تزال التقارير تقيد بوقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان تتطوي على هجمات وحشية ضد السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ويتحتم التحقيق في تلك الانتهاكات والتجاوزات ومحاسبة المسؤولين عنها.

كما نلاحظ مع القلق تصاعد التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وندعو كلا البلدين إلى ممارسة ضبط النفس والسعي إلى إيجاد حل دبلوماسي. ونرحب بالجهود السياسية والدبلوماسية التي تبذلها المنطقة للتصدي للتحديات الأمنية وتعزيز الحوار، بما في ذلك عقد عدة مؤتمرات قمة لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا؛ والمبادرة التي اتخذها الرئيس لورنسو، رئيس أنغولا؛ وقيادة الرئيس الكيني السابق كينياتا لعملية نيروبي. ونشدد على أهمية التنسيق بين عملية نيروبي وعملية لواندا وجهود الأمم المتحدة.

ويجب تنسيق نشر القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا تنسيقا وثيقا مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، ونكرر التأكيد على أنه يجب على جميع البلدان أن تحترم سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتحث النرويج جميع الجماعات المسلحة، بما فيها حركة ٢٣ مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة، على إلقاء أسلحتها. ونرحب ببدء تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار وتعيين منسقين إقليميين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشدد على أهمية التوصل إلى فهم مشترك لنزع السلاح والتسريح

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تأييدنا للمبعوث الخاص وأن أسلط الضوء على إسهام استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى في تحقيق الاتساق والشمول في مبادرات بناء السلام. ونود أيضا أن نؤكد على أهمية امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي فيما يتعلق بتحقيق السلام الدائم والرخاء في المنطقة. وفي ذلك الصدد، نرحب بمشورة لجنة بناء السلام التي تشجع بلدان منطقة البحيرات الكبرى على "تهيئة بيئة سياسية واجتماعية تقضي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة التي ستحقق الرخاء للمنطقة بأسرها، وهي ضرورية لبناء السلام"، ونشدد على هذه المشورة.

أخيرا، ندعو جميع دول المنطقة إلى مواصلة السير على الطريق نحو إجراء حوار سياسي شامل للجميع. فلا يمكن إيجاد حل دائم من دون مشاركة مجدية لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته اليوم وأرحب بمشاركة ممثلي بلدان المنطقة في هذه الجلسة.

لا تزال المملكة المتحدة يساورها قلق عميق إزاء الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما تجدد العنف من جانب حركة ٢٣ مارس في الأسبوع الماضي. وندعو إلى الوقف الفوري للعنف وانسحاب حركة ٢٣ مارس من موقعها الحالي. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم السيادة الوطنية وأن تتمسك بمبدأ السلامة الإقليمية. وندعو بلدان المنطقة، بدعم من المبعوث الخاص، إلى مواصلة العمل بالتنسيق الوثيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإحلال سلام دائم في البلد.

وقد قلنا مرات عديدة إن الجهود السياسية والدبلوماسية يجب أن تكون لها الأولوية على الحل العسكري. ويجب أن تكون للاعتبارات الإنسانية أولوية بنفس القدر. فالعمل العسكري وحده لن يحقق السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك، نشجع استئناف عمليتي نيروبي

ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وثانيا، أود أيضا أن أكرر دعوتنا إلى تزويد عمليات حفظ السلام بأدوات الاتصالات الاستراتيجية المناسبة لمكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة وضمان حماية أفراد الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين على السواء. ولا يمثل النشاط المتزايد للجماعات المسلحة خلال الشهور الأخيرة تهديدا لحياة حفظة السلام فحسب، ولكنّ ثمة أثرا مزعزا للاستقرار له أيضا على المجتمعات المحلية وملايين اللاجئين والمشردين داخليا من مختلف المنظورات، بدءا من حقوق الإنسان إلى التنمية الاقتصادية. ومن الأمثلة على هذا النشاط العنف الجنسي وتجنيد الأطفال لخوض النزاع المسلح والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

وتستحق الجهود المبذولة من أجل السلام تشجيعنا ودعمنا الكامل. وفي ذلك الصدد، نشيد بالدور القيادي والبناء الذي يضطلع به المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وآلية الرقابة الإقليمية المنبثقة عن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك بجهود الوساطة الأنغولية. وعلاوة على ذلك، نشيد بالدور القيادي لكينيا في ملتقيات رؤساء الدول بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ونأمل أن يؤدي دورها كميسر في الحوار بين الجماعات المسلحة والحكومة في كينشاسا ثماره في القريب العاجل.

وتوفر عمليتا لواندا ونيروبي مثالين على شكل الإسهام الذي يمكن أن تقدمه الجهات الفاعلة الإقليمية والذي يجب أن تسعى إلى تقديمه. ويوفر انضمام جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جماعة شرق أفريقيا ومشاركتها فيها سبيلا آخر لتعزيز التعاون الإقليمي، وبالتالي آفاق عملية السلام في الأمد الطويل. وبغية حماية إنجازات عملية السلام التي تحققت حتى الآن، لا بد من التعجيل بتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الوقت نفسه، من الضروري ضمان حصول المقاتلين السابقين والنساء والشباب على الفرص الاقتصادية التي توفر لهم الأدوات اللازمة لتحسين ظروف معيشتهم في فترة ما بعد الجائحة.

التعاون الإقليمي والتنمية المستدامة وتعزيز حل المشاكل الأفريقية بحلول أفريقية وتظهر القدرة على الصمود والحكمة. وتشيد الصين إشادة كبيرة بذلك النهج. ولكن تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه لا يزال ثمة شوط طويل أمام تحقيق السلام والتنمية في المنطقة.

لا يزال العنف مستمرا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الصعب حل مشاكل الإرهاب والتوترات العرقية هناك على المدى القصير، وقد أصبحت المسائل المتصلة بسبل العيش والتنمية أكثر حدة. وبغية التصدي لتلك التحديات في الميدان، ينبغي لبلدان المنطقة أن تكثف جهودها التنسيقية وأن تعمق تعاونها في مجالي الأمن والتنمية.

وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي إيلاء المزيد من الاهتمام بالمنطقة دون الإقليمية وزيادة يدا دعمهما البناء.

أولاً، يجب أن ندعم بلدان المنطقة في الوقوف معا ومواصلة المسار الصحيح نحو الأمن المشترك. ومنطقة البحيرات الكبرى مجتمع أممي مترابط له مستقبل مشترك. ولا يمكن التصدي بفعالية للتهديدات الأمنية المشتركة إلا من خلال التمسك بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، والعمل معا بعزم جماعي.

تشارك جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بنشاط في بذل مساعيها الحميدة فيما يتعلق بمسألة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال إطلاق عملية نيروبي للسلام وخريطة طريق لواندا. كما قامت كينيا وأنغولا وغيرهما بقدر كبير من العمل الذي أسفر عن نتائج إيجابية.

ويجب أن تظل بلدان المنطقة على المسار الصحيح نحو الحفاظ على أمنها المشترك وحل خلافاتها من خلال الحوار والمشاورات على أساس احترام مصالحها وشواغلها المتبادلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بشكل كامل الدور القيادي الذي تضطلع به بلدان المنطقة والتقدم المنسق في عمليتي نيروبي ولواندا. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٣، ستستضيف بوروندي القمة الحادية عشرة لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق

لواندا. وينبغي للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال مساعي المبعوث الخاص، أن تدعم بنشاط تلك الجهود وأن تكفل التنسيق مع الجهود القائمة، مثل برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويتطلب أي عمل عسكري في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تخطيطاً دقيقاً وتنسيقاً مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والامتنثال للقانون الدولي، فضلاً عن خطة خروج واضحة. ويجب على القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التعاون بشكل جوهري مع البعثة لتفادي التضارب بين القوات لضمان حماية المدنيين أولاً وقبل كل شيء. وننق بأن المبعوث الخاص شيا سيدعم ذلك التنسيق.

لا تزال المملكة المتحدة يساورها القلق إزاء الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى. إذ تعاني جمهورية الكونغو الديمقراطية من أكبر حالة طوارئ تتعلق بالأمن الغذائي في العالم، حيث يواجه ٢٦ مليون شخص انعداماً في الأمن الغذائي يصل إلى مستويات الأزمة. وتزيد أعمال العنف الأخيرة من أعداد المشردين بالفعل في جمهورية الكونغو الديمقراطية البالغ عددهم ٥,٩ ملايين شخص، كما أن إمكانية الوصول إلى أولئك الذين يحتاجون إلى الإغاثة محدودة للغاية. والتنسيق بين العمليات العسكرية والإنسانية أمر حيوي وندعو جميع الأطراف إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية.

في الختام، ندعو بلدان المنطقة إلى تكثيف جهودها لتحسين تعاونها الإقليمي والتصدي للتحديات الأمنية المشتركة بالوسائل السياسية والدبلوماسية وتحسين وصول المساعدات الإنسانية ووضع حد للعنف.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته وأرحب بحضور ممثلي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا في جلسة اليوم. ما فتئت بلدان منطقة البحيرات الكبرى منذ بعض الوقت تعزز تضامنها وتعاونها في استجابة مشتركة للتحديات الأمنية، فيما تشجع

للمنظمات الإرهابية والجماعات المسلحة وتعزيز التجارة المشروعة بنشاط من أجل جعل الموارد الطبيعية سمة مميزة للتعاون الإقليمي.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى المضي قدماً نحو السلام من خلال التنمية ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والنزاعات الإقليمية. وقد توصلت بلدان المنطقة إلى تفاهم متعمق بشأن العلاقة الجدلية بين التنمية والأمن وشرعت في عدد من مبادرات التعاون القائمة على النتائج.

ويلاحظ الأمين العام في تقريره (S/2022/735) أن جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجنوب السودان وزامبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وبلدان أخرى تعاونت على نطاق واسع في مجالات القدرة الإنتاجية وتطوير البنية الأساسية والتجارة والاستثمار والتنمية الزراعية. وستساعد تلك الجهود على إطلاق العنان لإمكانات النمو الاقتصادي، وبناء محركات محلية أقوى للتنمية، وتوطيد الروابط القائمة على المصالح الإقليمية، وزيادة الموارد والوسائل اللازمة لصون السلام والأمن الإقليميين.

والصين شريك هام في التنمية المستدامة للمنطقة وساعدت البلدان هناك على تنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع الإنمائية في إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي. وأعلنت الصين مؤخراً عن القائمة الأولى للمشاريع في مجموعة مشاريع مبادرتها الإنمائية العالمية لصالح بلدان المنطقة. وسنواصل تعميق تعاوننا مع بلدان المنطقة في مجال التنمية وتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الموعد المحدد لها.

وقد قام المبعوث الخاص هوانغ شيا بسفريات عديدة إلى بلدان المنطقة، وقدم مساعي الحميدة بنشاط على المستوى السياسي، وعمل بجد لتعزيز التعاون الإقليمي والتصدي للتحديات المشتركة. وقد عمل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى بنشاط على تعزيز تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الجديتين للمنطقة وحقق سلسلة من النتائج الهامة.

الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتتطلع الصين إلى نتائجها الناجحة، التي ستضيف طاقة إيجابية إلى مساعي تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين.

ثانياً، يجب أن ندعم نهجاً متعدد الجوانب من خلال الجمع بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية للقضاء على التهديدات للأمن الإقليمي بأسرع ما يمكن. وفي ردها على الاضطرابات التي تسببت فيها الجماعات المتمردة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، اتخذت بلدان المنطقة إجراءات فورية. وضغطت جماعة شرق أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل نشر قوات مشتركة. وقدمت بوروندي دعماً عسكرياً ثنائياً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار عملية نيروبي، وأجرت أوغندا عمليات عسكرية مشتركة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتستحق هذه المبادرات المستقلة للحفاظ على الاستقرار تقديرنا الكامل، وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم من حيث التمويل والمعدات.

وفي الوقت نفسه، يجب أيضاً تشجيع الوسائل غير العسكرية بالتوازي من أجل تحقيق التآزر. وفي آب/أغسطس، عقدت أوغندا اجتماعاً لرؤساء دوائر الاستخبارات والأمن الإقليمية لتيسير عمل فريق الاتصال والتنسيق، مما يساهم في التعاون الإقليمي في التصدي للتحديات الأمنية. إن نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها هو السبيل الوحيد لنزع فتيل التهديدات الأمنية الإقليمية. وقد وضعت بلدان المنطقة خطاً مناسباً ونفذتها تدريجياً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم السياسي والمالي اللازم لتحقيق هذه الغاية.

والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية عامل هام آخر يؤثر على الاستقرار الإقليمي. وعقد مجلس الأمن في وقت سابق من هذا الشهر جلسة مواضيعية بشأن هذه المسألة تحت رئاسة غابون (انظر S/PV.9147). كما بذل المبعوث الخاص هوانغ شيا جهوداً هائلة للتوصل إلى حل. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً لتنفيذ توصيات حلقة العمل الرفيعة المستوى التي عقدت في الخرطوم بشأن الموارد الطبيعية، في عام ٢٠٢١، من أجل إنهاء التمويل غير المشروع

من زيادة الطلب على المعادن الحيوية، مع السعي أيضا إلى تحقيق التنويع الاقتصادي. وتشجعنا الجهود المتواصلة لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وهو أحد الأسباب الجذرية وراء عدم الاستقرار الإقليمي. ولكن هناك حاجة إلى عمل المزيد من أجل التنفيذ الفعال لتوصيات حلقة عمل الخرطوم الرفيعة المستوى بشأن الموارد الطبيعية، التي عقدت في عام ٢٠٢١.

ثالثا، تتطلب الجهود الإقليمية لتعزيز السلام والأمن اهتماما ودعما دقيقين. ولا يمكن أن يكون المسار العسكري لعملية نيروبي الحل الوحيد لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ومن الضروري وجود مسار سياسي شامل بقدر أكبر بكثير. ومشاركة النساء والشباب في الحوار الجاري ومبادرات بناء الثقة مثال على العناصر الأساسية التي ينبغي أن تستند إليها الاستراتيجية.

وترحب ألبانيا بالنزعة المحرزة في تفعيل فريق الاتصال والتنسيق، الذي أصبح أداة هامة لتفكيك شبكات الجماعات المسلحة الأجنبية. وتمشيا مع بناء الثقة، نرحب بالبيانات العلنية الصادرة عن السلطات الوطنية التي تدن نشر خطاب الكراهية، ونشاطات الأمين العام دعوته السلطات إلى كفالة المساءلة عن الانتهاكات وتعزيز الأطر القانونية بشأن خطاب الكراهية.

وثمة ركيزة إضافية ينبغي النهوض بها من خلال التعاون الإقليمي وهي العدالة الانتقالية. ونشيد باعتماد إعلان كينشاسا بشأن تعزيز التعاون القضائي الإقليمي، الذي وضع معايير جديدة للمساعدة القانونية المتبادلة على الصعيد الإقليمي، ونأمل أن نرى التنفيذ في الوقت المناسب لأولوياته بغية مكافحة الإفلات من العقاب.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن تقديرنا لعمل المبعوث الخاص. وبالتعاون مع رئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ظل مدافعا قويا عن السلام وعن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وتشيد الصين بذلك وتتطلع إلى وجود الأمم المتحدة الإقليمية في تعبئة الموارد بالكامل بغية إحراز تقدم أكبر في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الجديتين وتحقيق زيادة في النتائج المبكرة. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لزيادة مساهمتها في تحقيق السلام والاستقرار بصفة مستدامة في منطقة البحيرات الكبرى.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر

المبعوث الخاص على إحاطته ورئيس لجنة بناء السلام على التوصيات الخطية المقدمة إلى مجلس الأمن. وأرحب أيضا بحضور ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا وبوروندي في هذه الجلسة. وتؤيد ألبانيا استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية للبحيرات الكبرى والمبعوث الخاص في جهوده.

واسمحوا لي أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، لا تزال ألبانيا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الهشة في منطقة البحيرات الكبرى، على الرغم من استمرار التواصل والحوار على المستوى الدبلوماسي. إن أنشطة الجماعات المسلحة، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لها أثر مدمر على السكان المدنيين وتقوض الجهود الرامية إلى تشجيع بلدان المنطقة. وينبغي أن تتوقف تلك الأنشطة، واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أمر حيوي.

ثانيا، تشيد ألبانيا بالاتجاهات الإيجابية لتعزيز السلام من خلال عمليتي نيروبي ولواندا، فضلا عن الجهود المبذولة لضمان التنسيق السليم بينهما. وفي هذا السياق، نقر بمبادرات التقارب بين بوروندي ورواندا، وبين رواندا وأوغندا، وخاصة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ولا سيما الاجتماعات التي عقدتها اللجنة الدائمة المشتركة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، والتي أدت إلى توقيع عدة اتفاقات.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لبلدان المنطقة ألا تقلل من أهمية الحاجة إلى التكامل الإقليمي، ولا سيما لتحقيق أقصى قدر من الأرباح

الأخير. وفي ذلك الصدد، نقر أيضا بالعمل الذي اضطلعت به لجنة بناء السلام في بلدان منطقة البحيرات الكبرى. إن استثمار صندوق بناء السلام في مشاريع في المنطقة ساعد على تعزيز مشاركة النساء والشباب.

بالإضافة إلى معالجة الأسباب الهيكلية للعنف، يجب على بلدان منطقة البحيرات الكبرى أن تعزز تعاونها لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والشبكات التي تمول الجماعات المسلحة. ومن الأساسي على نحو خاص تبادل المعلومات الاستخبارية وحشد الجهود لمكافحة استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها، مما يوفر للجماعات المسلحة الوسائل اللازمة للقيام بأنشطة إجرامية وإرهاب السكان المدنيين.

نعتقد أن اعتماد إعلان كينشاسا بشأن تعزيز التعاون القضائي الإقليمي يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو مكافحة تلك الشبكات الإجرامية. ونحث جميع الموقعين على العمل من أجل تنفيذه بطريقة منسقة.

السيد كينيلي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): استهل بياناي بالإعراب عن تقديرنا للمبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته اليوم. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وبوروندي في هذه المناقشة.

ما فتئت منطقة البحيرات الكبرى منذ فترة طويلة تواجه طائفة من التحديات المتداخلة، حيث تقوض الحالات الأمنية والإنسانية وحالات حقوق الإنسان التقدم والسلام. وهناك أمثلة إيجابية على التعاون الإقليمي، بما في ذلك تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، واستراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى. ونشيد بالدول الأعضاء في المنطقة، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمبعوث الخاص على الجهود المبذولة من أجل تعزيز السلام والأمن في المنطقة. ومع ذلك، هناك خطر من احتمال تعرقل التقدم المحرز في هذه المبادرات بسبب نوع الخطاب العام الذي شهدناه في الأيام

السيدة خيمينس أليغريا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام هوانغ شيا على إحاطته. ونرحب بمشاركة ممثلي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا في هذه الجلسة.

من الواضح أنه بعد مرور ما يقرب من ١٠ سنوات على اعتماده، لا يزال الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة يشكل جزءا لا يتجزأ من التصدي للتحديات المشتركة في المنطقة.

إن الأنشطة المتواصلة للجماعات المسلحة، من قبيل التعاونية من أجل تنمية الكونغو، والقوات الديمقراطية المتحالفة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ولا سيما تعزيز حركة ٢٣ مارس في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كلها تبعث على القلق الشديد لما لها من تأثير على السكان المدنيين وما تتسبب به من توترات إقليمية.

وفي ذلك الصدد، نقر بالجهود الإقليمية للتصدي للعنف المتصاعد، ولا سيما عملية نيروبي، التي تقودها كينيا في سياق جماعة شرق أفريقيا. ونحيط علما بالتوقيع مؤخرا على اتفاق مركز القوات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمين العام لجماعة شرق أفريقيا، الذي يوفر الأساس لنشر القوة الإقليمية. ونكرر دعوتنا إلى تلك القوة للتنسيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الأمن الوطنية.

بغية إنهاء دورة العنف في المنطقة، نرى أنه لا بد من أن يقرن التعاون العسكري باستراتيجيات تعزز التنمية الاقتصادية. ويجب أيضا تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وذلك لتعزيز الاستقرار ومنع الانتكاسات. ونعرب عن تقديرنا للمساعي الحميدة التي بذلها رئيس أنغولا، السيد جواو لورنسو، والذي قام بدور أساسي في حمل جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على الالتزام بتحسين علاقتهما الثنائية من خلال خريطة طريق لواندا.

وبفضل تلك المبادرة، أعيد تنشيط اللجنة الدائمة المشتركة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بعد ١٠ سنوات من اجتماعها

العمل الإقليمية الرفيعة المستوى لعام ٢٠٢١ المنعقدة في الخرطوم بشأن الموارد الطبيعية قد يكون لها تأثير مهم. وندعو جميع الدول إلى محاسبة المتواطئين في ذلك الاتجار غير المشروع.

رابعا، نعتقد أن الحوار والشراكة والتعاون يمكن أن تبني سلاما دائما في المنطقة. وترحب أيرلندا بمبادرة عملية نيروبي التي اتخذتها جماعة شرق أفريقيا لتعزيز الحوار السياسي من خلال نهج إقليمي منسق وشامل، على النحو المتفق عليه في اجتماع رؤساء الدول المعقود في حزيران/يونيه. وترحب أيضا بعملية لواندا، التي دعا إليها رئيس أنغولا. وتلك العمليات دليل على الالتزام الإقليمي بالعمل معا لنزع فتيل التوترات وتعزيز السلم والأمن على الصعيد الإقليمي.

لا يمكن إيجاد حل عسكري للتحديات التي تواجهها المنطقة. وترحب بالتزام جماعة شرق أفريقيا بالتنسيق الوثيق بين قواتها الإقليمية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشجعها على كفالة امتثالها الكامل للالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

تسلم أيرلندا بأهمية إدماج ومشاركة النساء والشباب في مبادرات التعاون الإقليمي والعمليات الانتخابية. ومن الأساسي المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع جهود بناء السلام والجهود السياسية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالدور الإيجابي الذي يضطلع به المجلس الاستشاري للمرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، ونشجع على مواصلة الجهود في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا. **السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** نشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم المستتيرة صباح اليوم. ونود إبراز النقاط التالية:

أولا، نشيد ببلدان المنطقة على جهودها في النهوض بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، على

الأخيرة. ومن المهم الامتناع عن زيادة التوترات في المنطقة. سأركز اليوم في بياني على أربع نقاط رئيسية.

أولا، الصراع والجوع قائمان في حلقة مفرغة، وتواجه عدة بلدان في المنطقة مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يحتاج ٢٧ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وقد أرغمت أعداد كبيرة من الناس على الفرار من العنف ونزحوا إلى جميع أنحاء المنطقة.

ثمة حاجة إلى بذل جهود عاجلة لوقف معاناة الناس؛ ومع ذلك، هناك حواجز مستمرة أمام الاستجابة الإنسانية. ويجب على جميع الأطراف أن تكفل سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني ووصول المساعدة الإنسانية من دون عوائق. ولا تزال أيرلندا تشعر بالقلق إزاء الانتهاكات والتجاوزات الموثقة لحقوق الإنسان التي ما انفكت تحدث. وندعو جميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى إلى مساءلة مرتكبي هذه الأعمال.

ثانيا، إن الآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن ملموسة في جميع أنحاء القارة والمنطقة. فهي تسهم في زيادة الاحتياجات الإنسانية، كما سمعنا خلال المناقشة بشأن المناخ والأمن في أفريقيا في وقت سابق من هذا الشهر (انظر S/PV.9150). ويجب على المجلس أن يدمج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في أعماله.

ثالثا، فيما يتعلق بالكفاح من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية، فإن المنطقة موطن لعدد كبير من الجماعات المسلحة التي تستفيد من الاستغلال غير المشروع لبعض من أ ثمن موارد العالم والاتجار بها. وتلك الأنشطة غير القانونية تمول عملياتها وتزعزع استقرار المجتمعات المحلية والمناطق. وينبغي أن تكون الموارد الطبيعية محركا للتنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة؛ لكنها بدلا من ذلك توجج الصراع وعدم الاستقرار.

من المهم مواصلة إحراز تقدم بشأن مسائل الشفافية، بما في ذلك من خلال آلية التصديق الإقليمية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. كذلك فإن تنفيذ التوصيات المعتمدة في حلقة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد كايينامورا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة للإسهام في هذه الجلسة. وأنضم إلى المتكلمين الآخرين في شكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى على إحاطته. وتشيد رواندا بتقاني المبعوث الخاص من أجل تحقيق السلام والتنمية والأمن في منطقتنا دون الإقليمية.

ترحب رواندا بتقرير الأمين العام (S/2022/735) وتقدر إقراره بأن الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة دون الإقليمية لا تُعزى إلى جماعة مسلحة واحدة فقط. وبالمثل، نكرر دعوته جميع الأطراف المتحاربة إلى وقف الأعمال القتالية والاستفادة من الاتفاقات العديدة القائمة وخريطة طريق السلام والأمن الموضوعية للحل السلمي للنزاع. وتكرر رواندا الإعراب عن استعدادها لتنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، بحسن نية.

إن رواندا تعرف عن تجربة ما يلزم لبناء دولة من الحطام. ونذكر أنه ينبغي إيلاء الاهتمام للإصلاحات على الصعيد الوطني وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وتحييد الجماعات المتبقية وبسط سلطة الدولة. ولهذا السبب، نحن ملتزمون بالاضطلاع بجميع المهام المطلوبة منا بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون بغية كفالة تحرك المنطقة نحو السلام والاستقرار في جميع أنحاء حدودنا.

لا تزال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع عاملاً حاسماً. وهذا يقودني إلى التصنيف الخطير لجماعات محددة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها مكونة من أجانب ينبغي أن يعودوا من حيث أتوا. وهذا الموقف هو بذرة لنشوب نزاع لا ينتهي. إنه يشجع الكراهية والتهميش والعنف. وهذا الخطاب الخطير يقوض جهود الأمم المتحدة والجهود دون الإقليمية الزامية إلى إيجاد حل دائم.

وهناك مجال آخر بالغ الأهمية لم يشهد إحراز تقدم، للأسف، أي تحييد قوة الإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤، متمثلة في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. فالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا واحدة

النحو الذي أبرزه تقرير الأمين العام (S/2022/735). ونشجع المنطقة على تعزيز جهودها في خضم التحديات التي تشكلها جائحة مرض فيروس كورونا، والعنف ضد الفئات المهمشة، والتشريد القسري للناس، والجماعات المسلحة من غير الدول، التي لا تزال تقوض بناء السلام والاستقرار والتنمية. ونؤيد تعزيز الارتباطات الدبلوماسية والتواصل فيما بين بلدان المنطقة، ونشدد على ضرورة احترام جميع الأطراف للالتزامات السياسية التي قطعها.

ثانياً، نلاحظ جهود الوساطة الإقليمية الجارية، ولا سيما تلك التي تبذل في إطار عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، فضلاً عن جهود بناء الثقة التي تقودها أنغولا لتعزيز التعاون السياسي والدبلوماسي. ونأمل من جميع هذه الجهود الجارية للنهوض بالعملية السياسية في المنطقة أن تكمل بعضها البعض وأن تكون شاملة لجميع أصحاب المصلحة، مثل المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات بناء السلام النسائية والشبابية. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أيضاً التشغيل الأخير لشبكة نساء البحيرات الكبرى صاحبات الأعمال الحرة، التي تدعم جهودها مشاركة جميع شرائح المجتمع في الجهود الإقليمية، بما في ذلك الجهود المحلية لزيادة مشاركة المرأة. ونعتقد أيضاً أن بوسع قادة المجتمعات المحلية والزعماء التقليديين دعم السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال إعادة إدماج المقاتلين السابقين.

ثالثاً، ما زلنا نحث على نشر القوات التابعة لجماعة شرق أفريقيا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتنسيق الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان الاتساق والتكامل.

رابعاً وأخيراً، نقدر الدعم الذي توفره المساعي الحميدة للأمم المتحدة، وأبرزها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي قدم لنا إحاطة صباح اليوم، لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب الصراعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى.

يوصل الموقعون على الاتفاق الإطارى العمل بروح بناء الثقة وتحمل المسؤولية والمساءلة.

لدى عدة أسئلة. بعد عزمنا الجماعي، الذي تجسده العبارة التي كثيرا ما يساء استخدامها "لن يحدث ذلك مرة أخرى أبدا"، لا يزال مجلس الأمن يكافح من أجل إيجاد حل دائم للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي شارك قادتها وأعضاؤها في ارتكاب الإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩٩٤ ضد التوتسي في رواندا. وبدلا من معالجة السبب الجذري الرئيسي لانعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا نزال نختار إدارة انعدام الأمن هذا والتركيز على عواقب وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلماذا لا يتابع مجلس الأمن تنفيذ القرارات المتعددة التي اتخذها ويحاسب كل من يتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؟ ولماذا الصمت الطويل إزاء خطاب الكراهية وكراهية الأجانب والتسامح معه؟ إن هذين سؤالان مشروعان ليس من منظور رواندي أو إقليمي فحسب، بل أيضا من منظور واسع النطاق لصون السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، سيكون من المؤسف أن يقضي المجلس ٢٨ عاما أخرى في التعامل مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعواقبها على جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. والواقع أنه إلى جانب الحاجة المطلقة إلى استعادة السلام والأمن في المنطقة، فإن ذلك التقاعس الجماعي يزيد أيضا من تقويض تنفيذ الاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون في منطقتنا.

على الرغم من تلك التحديات، اسمحوا لي أن أختتم ببنائي بملاحظة متفائلة. إن رواندا مقتنعة بأن الزخم العام للسلام والأمن والتعاون في منطقة البحيرات الكبرى قوي لدرجة أنه سيمكننا في نهاية المطاف من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، تحت إشراف المجلس، حتى نتمكن من الارتقاء إلى مستوى توقعاتنا الجماعية المتمثلة في جعل البحيرات الكبرى منطقة آمنة ومستقرة وخالية من الجماعات المسلحة، بما في ذلك قوة الإبادة الجماعية المتبقية في قارتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

من أقدم الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد استقرت في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد ارتكابها الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا في عام ١٩٩٤. وعلى الرغم من العديد من قرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية الصادرة عنه والتي تدعو إلى نزع سلاحها وحلها، تواصل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تجنيد المقاتلين وتدريبهم وترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تشجيع وارتكاب عمليات القتل القائم على أساس عرقي وغيره من أعمال القتل في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، فإن دعم قوة الإبادة الجماعية تلك يزيد من تعقيد النزاع الذي دفعت المنطقة بالفعل ثمنًا باهظًا له وبطيل أمد. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن دعم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد يهيئ الساحة لمزيد من النزاعات في المنطقة. وإذا ما قررت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية هزيمة الجماعات المسلحة عسكريا، فليس لدينا مشكلة في ذلك. ولا يزال شاغلنا الرئيسي هو أن الحكومة تختار الوقوف إلى جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأي علاقة من هذا النوع ستثير دائما انتباه وبقية رواندا الشديدين.

تؤمن رواندا إيمانًا راسخًا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعامل مع الموقعين على الاتفاق الإطارى على أسس تعاونية حقيقية. وينبغي لهم العمل معا للبناء على المبادرات الإقليمية من أجل تحقيق سلام مستدام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة. ومن أهم تلك الأسباب الوجود النشط للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأكثر من عقدين.

إن تنسيق وتزامن الجهود الدولية والإقليمية أمران في غاية الأهمية لتجنب إضعاف أو عكس مسار التقدم المحرز بموجب الاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون. فعلى سبيل المثال، وللأسف، حولت جداول أعمال غير ذات صلة مسار تنفيذ القرارات الملموسة المتفق عليها في هذا العام، وبعض جداول الأعمال تلك لا يؤدي إلا إلى تفاقم المشاكل القائمة. وينبغي للمجتمع الدولي، من خلال مبعوثيه الخاصين أو القنوات الأخرى، أن يستفيد بقدر أكبر من المساعي الحميدة للمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى بغية كفالة أن

منزله. وفي سياق الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تؤيد بوروندي بالتالي السعي إلى إيجاد حل دائم للأزمة هناك، وكذلك جميع مبادرات حسن النية لاستعادة السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية، وستدعم ذلك دائما.

وفي ضوء قرار جماعة شرق أفريقيا نشر قوة إقليمية لتحقيق استقرار الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تؤيد بوروندي بقوة عملية نيروبي وتتشتر فيها وحدة عسكرية تابعة لقوات الدفاع الوطني البوروندية. إننا بحاجة إلى دعم تقني ومالي فضلا عن الدعم السياسي لنشر القوة إذا أردنا تمكينها من أداء ولايتها بفعالية ومعالجة شواغل المحتاجين. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا للقضاء على القوى الهدامة التي تعج بها المنطقة والتي تعرقل السلام والتنمية الاقتصادية في منطقة البحيرات الكبرى.

ولن تدخر بوروندي جهدا لضمان السلام والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. ونحن نستعد باجتهاد لكي نتولى في عام ٢٠٢٣ رئاسة آلية المتابعة الإقليمية للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والذي تم توقيعه في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

لقد كان الاتفاق الإطاري وسيظل منبرا أساسيا للجمع بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة للاتفاق على حلول مستدامة لتحديات منطقتنا دون الإقليمية. وسيقوم مؤتمر قمته العاشر، المقرر عقده في بوجومبورا في شباط/فبراير ٢٠٢٣، بإعادة تقييم المبادئ المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري، والتي تستند إلى ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي يلزم حكومات المنطقة والمجتمع الدولي بمضاعفة جهودها لاستعادة السلام الدائم في المنطقة. وسيشمل مؤتمر القمة أيضا تحليل التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها من أجل رسم خريطة للإجراءات التي ستتخذ في المستقبل لضمان التنفيذ الفعال للاتفاق الإطاري. ونود أن نغتنم هذه

السيد مانيراتانغا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بوروندي أن يهنئ الرئاسة الغابونية لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وأن يؤكد من جديد دعمه لولاية غابون.

ويرحب وفد بوروندي بالإحاطة التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ويشكره على العمل والنتائج المحققة، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية. ونحيط علما بأحدث تقرير للأمين العام (S/2022/735) ونشيد بالعمل النشط لمبعوثه الخاص من أجل تحقيق السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

في الوقت الذي لا يزال فيه شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يواجه أزمة أمنية وإنسانية تؤثر على استقرار البلد والمنطقة، تؤكد بوروندي من جديد أهمية الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بوصفه حلا للتحدي المتمثل في كفالة الاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية.

وينبغي للمجتمع الدولي، أكثر من أي وقت مضى، أن يؤدي دورا فعالا كضامن لمساعي السلام في المنطقة. ومن المهم أن يتجاوز أعضاء مجلس الأمن إطار عرض التقارير المعدة في نيويورك وأن يزوروا المنطقة لكي يتمكنوا من استخلاص الاستنتاجات اللازمة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بدلا من المتابعة عن بعد للتطورات في بؤرة التوتر تلك، التي يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة وتهدد السلام والأمن الدوليين.

وبينما ترحب بوروندي بجهود المنطقة وتشدد على الحاجة إلى كفالة التآزر والمواءمة بين عمليتي نيروبي ولواندا، فإنها تؤكد من جديد أهمية التعاون والتنسيق في الجهود العسكرية بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوة الإقليمية التي نشرتها جماعة شرق أفريقيا.

وتعتقد بوروندي، التي تحافظ على علاقات ممتازة مع جميع جيرانها، أنه حين يحترق منزل الجار، ينبغي للمرء أن يتخذ تدابير وقائية لاحتواء الحريق قبل أن تمتد ألسنة اللهب من منزل جاره إلى

يحث رواندا وحركة ٢٣ آذار/مارس التابعة لها على مغادرة ذلك الجزء من الأراضي الكونغولية دون إبطاء.

وأود الإشارة إلى نقطة هامة بين قوسين. لقد تكلم ممثل رواندا عن المقاتلين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا باعتبارهم السبب الرئيسي للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذا غير منطقي. وأنا بصفتي باحثاً يقوم منذ قرابة ٥٠ عاماً بالتدريس في الجامعات، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعلم جيداً أن رواندا كانت تسيطر على الأمن القومي لبلدنا بأسره من أيار/مايو ١٩٩٧ حتى تموز/يوليه ١٩٩٨. وكان قد تم تعيين جيمس كاباريبي، وهو ضابط عسكري رواندي، رئيساً للأركان العامة للقوات المسلحة الكونغولية أو كما تُعرف اليوم، القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولاً، لماذا لم يفعل السيد كاباريبي ورواندا شيئاً للقضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عندما كانت لديهما السلطة والسيطرة على الأمن في كامل أراضي الكونغو؟

ثانياً، بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ احتلت رواندا جزءاً من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك كيفو الشمالية. فلماذا لم يفعلوا شيئاً في تلك السنوات الخمس للقضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؟

ثالثاً، عندما كان جوزيف كابيلا رئيساً، أذن لرواندا بالتدخل في الكونغو وملاحقة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وكان الجيش الرواندي في أراضيها. ولم يَقم بالقضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ما سبب ذلك؟ السبب بسيط جداً. تحتفظ رواندا بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ذريعة لنهب موارد بلدي الطبيعية. إنها في الواقع لا تدخل الكونغو لملاحقة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لأن مصلحتها الرئيسية هي نهب مواردها. هذا معروف جيداً - وموجود في تقارير وزارة الخزانة في الولايات المتحدة ودراسات أخرى، فضلاً عن تقارير رسم الخرائط الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كل ذلك معروف جيداً.

الفرصة لطلب من رؤساء الدول والحكومات الذين وقعت بلدانهم على عملية نيروبي، فضلاً عن الدول الضامنة، الاضطلاع بدور نشط في مؤتمر قمة الآلية الإقليمية للاتفاق الإطاري المقرر عقده في بوجومبورا في ٢٤ شباط/فبراير من العام المقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد نزونغولا - نتالاجا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي، على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء الأفارقة الثلاثة، غابون وغانا وكينيا، على الاهتمام الذي أبدوه بلا كلل بحالة بلدي. ويقدر وفد بلدي كثيراً الإحاطة التي قدمها للتو السفير هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمن العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وأرحب بوجوده في القاعة. كما نود الإشادة به على التزامه وتضحياته في جهوده من أجل منطقة البحيرات الكبرى.

وأود أيضاً التنويه بحضور السيد كلود إيبالانكي، الممثل السامي لرئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. إنه أيضاً منسق الآلية المحلية للاتفاق الإطاري لجمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد استقدنا من ملاحظاته في التحضير لهذا البيان. ويرافقه هنا اليوم أيضاً مدير ديوانه.

سأكون مقصراً إذا واصلت ببناني دون تذكير المجلس بأنه حتى في الوقت الذي نجتمع فيه هنا، فإن بلدة بونانغانا، وهي جزء محبوب من بلدي، لا تزال تتعرض للهجوم والاحتلال من قبل رواندا، وذلك تحت ستار حركة ٢٣ آذار/مارس، وهذا مستمر منذ أكثر من أربعة أشهر. وينبغي تذكير المجلس بأن رواندا هي أحد الموقعين على اتفاق أديس أبابا الإطاري. يجب أن نتوقف حالة العدوان غير المقبولة هذه، التي تقوض جهود بناء الثقة والزخم الإيجابي التي كانت قد بدأت تحدث فارقاً في منطقة البحيرات الكبرى. إننا نطلب من المجلس أن

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى عقد عدة اجتماعات هامة تحت قيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ترأس آلية الرقابة الإقليمية لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة منذ ٢٤ شباط/فبراير.

فعلى سبيل المثال عُقد في آب/أغسطس الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة الدعم التقني في نيروبي. وفي نهاية ذلك الاجتماع أوصى كبار ممثلي رؤساء الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري بالتعجيل بتنفيذ الاتفاق من خلال الآليات القائمة لوضع حد لانعدام الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر عقد الاجتماع الخامس لرؤساء دوائر الاستخبارات والأمن في منطقة البحيرات الكبرى في كمبالا. وقرر ذلك الاجتماع نشر أعضاء الخلية العملياتية التابعة لفريق الاتصال والتنسيق، ابتداء من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في غوما. وستتولى هذه الخلية المسؤولية عن وضع ورصد التدابير غير العسكرية لاستكمال العمليات العسكرية الجارية. وسيكون فريق الاتصال والتنسيق، بالإضافة إلى الاتصالات مع الجماعات المسلحة، جزءا من نهج مجتمعي من خلال الاتصالات مع قادة الرأي والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني، فضلا عن النساء والشباب. ويتمثل الهدف المعلن في إنكاء الوعي والحصول على الدعم والمشاركة الفعالة من قبل جميع أصحاب المصلحة في الجهود غير العسكرية الرامية إلى استسلام الجماعات المسلحة. وسترافق الخلية العملياتية أيضا الجهود التي تستهدف الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادتها إلى بلدانها الأصلية، وهو هدف حددته بوضوح حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن من المهم التشديد على أن نجاح ذلك العنصر غير العسكري يؤكد الأهمية الحاسمة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار الذي أنشأه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية. نغتتم هذه الفرصة لنطلب إلى المبعوث الخاص ومجلس الأمن أن يشاركا على نحو أكثر استباقية، إلى جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الجهود الرامية إلى جمع تمويل كبير للبرنامج بما يسهم في تغيير الوضع في منطقة البحيرات الكبرى.

وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة، تواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية جهودها منفردة وبالاشتراك مع جميع شركائها للحد من حجم التهديد الذي تشكله. وفي هذا الصدد، سيعاد إطلاق عملية نيروبي بالكامل بهدف التصدي لجميع الجماعات المسلحة والقضاء عليها. إن رسالة الرئيس فيليكس - أنطوان تشيسيكيدى تشيلومبو واضحة جدا بشأن هذا الموضوع. لقد تكلم عنها مؤخرا هنا في الجمعية العامة (انظر A/77/PV.5) وكررها في لندن وأماكن أخرى. إن أهم أولوياتنا هي العيش في سلام مع جميع جيراننا. منذ توليه السلطة بذل الرئيس تشيسيكيدى تشيلومبو قصارى جهده لكفالة السلام بيننا وبين جيراننا. في ذلك الصدد، أود أن أشكر زميلي ممثل بوروندي على قوله بأن العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ممتازة. لقد سمحنا لمواطني بوروندي بدخول جمهورية الكونغو الديمقراطية لأننا نعلم أن مصالحهم لا تختلف كثيرا عن مصالح بلدنا. لذلك أعتقد أنه ينبغي لنا أن نأخذ الأمور على ما هي عليه وأن نعترف بأن العدوان الذي نتعرض له حقيقي وأنه يجب على مجلس الأمن أن يتخذ الإجراء اللازم في ذلك الصدد.

لا تزال الحالة الإنسانية في منطقتنا مثيرة للقلق الشديد كما لاحظت السيدة كيتا في هذه القاعة في نهاية أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9142). ويجب أن تستمر جهود الدعوة لاحتواء الوضع نظرا لعدم الوفاء بعد بما لا يقل عن نسبة ٧٠ في المائة من احتياجات التمويل.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق أديس أبابا الإطاري، فقد أوفت جمهورية الكونغو الديمقراطية بالالتزامات الوطنية الستة التي تعهدت بها على النحو المذكور في تقرير الأمين العام (S/2022/735):

تعيين تسعة منسقين إقليميين لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في ٢٦ أيار/مايو، والإصلاحات الجارية حاليا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوقيع الرئيس على مرسوم - القانون المتعلق بمشروع قانون البرمجة العسكرية الذي يركز على بناء القدرات. وكلها موجهة نحو تعزيز آلية تنفيذ اتفاق أديس أبابا الإطاري.

ثالثاً، أدعو مجلس الأمن إلى أن يدين بشدة وبموجب قرار يتخذه جمهورية رواندا لدعمها لجماعة ٢٣ مارس المسلحة. لقد سمعت إعراب الجميع تقريباً في جلسة اليوم عن شجبهم لاحتلال رواندا لجمهورية الكونغو الديمقراطية، غير أن الشجب وحده لن يغير شيئاً، بل يجب اتخاذ التدابير اللازمة لكي تعلم رواندا أن المجتمع الدولي يأخذ احتلالها هذا على محمل الجد.

رابعاً، أدعو مجلس الأمن إلى فرض جزاءات مناسبة وأكثر صرامة على حركة ٢٣ مارس والأطراف الفاعلة الرواندية التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى من خلال نشاطها.

خامساً، أدعو إلى دعم عملية نيروبي.

سادساً، أدعو إلى مطالبة جميع الجماعات المسلحة دون استثناء بإلقاء أسلحتها والانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، فضلاً عن تقديم دعم أكبر للبرنامج.

سابعاً، أدعو المجلس إلى تعزيز الجزاءات المفروضة على شبكات المافيا المحلية والأجنبية - بما في ذلك شبكاتها برمتها، من نقاط الإنتاج والعبور إلى الوجهات - التي تستغل الموارد الطبيعية لبلدي بصورة غير مشروعة.

ويتمثل طلبي الثامن والأخير في أن يشارك المجلس في كفالة أن يتصدى كل بلد من بلدان منطقة البحيرات الكبرى لحل نزاعاته مع مقاتليه و/أو متمرديه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.
رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

علاوة على ذلك ووفقاً للقرار ٢٥٥٦ (٢٠٢٠) فإن تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعتمد أيضاً على تنفيذ اتفاق أديس أبابا الإطاري. في ذلك الصدد، تود حكومة بلدي أن تؤكد للمجلس أنها ستواصل جهودها التعاونية على الصعيد دون الإقليمية والإقليمية والدولية بغية التنفيذ الفعال للاتفاق الإطاري.

أخيراً، أود أن أذكر أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري.

إن رواندا تقدم دعماً كبيراً لحركة ٢٣ مارس، وهي بذلك تسهم في تدهور الظروف المناسبة لبناء الثقة واستمرار انعدام الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى مدى سنوات مكن انعدام الأمن هذا من الاستغلال الجشع وغير المشروع للموارد الطبيعية التي تكثر في شرق بلدنا، الأمر الذي نشجبه.

ويحظر اتفاق أديس أبابا الإطاري زعزعة دولة أخرى لاستقرار بلد عضو في المنطقة. وبالتالي يناهض موقف رواندا استنتاجات عملية نيروبي والمحادثات التي جرت في لواندا ونيويورك. وفيما يتعلق بالمحادثات في نيويورك، أشير إلى الاجتماع الذي عقده رئيس فرنسا السيد ماكرون مع الرئيسين كاغامي وتشيسيكيدى تشيلومبو خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة.

يجب على أعضاء المجلس أن يعلموا أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسها وشعبها سيدافعون عن سلامة أراضيهم ولن يتنازلوا عن شبر واحد منها.

قبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أحيل بعض الطلبات إلى المجلس بالنيابة عن وفد بلدي.

أولاً، ندعو إلى احترام سلامة وحرمة حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانياً، أدعو المجلس إلى المطالبة بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الرواندية وقوات حركة ٢٣ مارس من بلدة بوناغانا وأجزاء أخرى من أراضي روتشورو في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي مقاطعة كيفو الشمالية.